

## تحتضنها مدينة القاهرة غداً الأربعاء:

## انعقاد الدورة السابعة للجنة العليا اليمينية. المصرية المشتركة

□ صنعاء / سبا

تبدأ غداً الأربعاء في العاصمة المصرية القاهرة أعمال الدورة السابعة للجنة

العليا (اليمينية - المصرية) المشتركة برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء في

البلدين الشقيقتين الدكتور علي محمد مجور والدكتور أحمد نظيف.

وتتناول اللجنة العليا (اليمينية- المصرية) المشتركة في دورتها عدداً من

القضايا والموضوعات المتعلقة بالتعاون الثنائي بين اليمن ومصر في قطاعات

الاقتصاد والتجارة والصحة والتعليم والثقافة وغيرها إلى جانب مناقشة

مستوى تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة في الدورات السابقة للجنة

وبحث إمكانية التوقيع على اتفاقيات جديدة لتوسيع التعاون بين البلدين.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة العليا (اليمينية - المصرية) المشتركة عقدت

خلال الفترة من عام 88م وحتى العام 2006م ست دورات توزعت بين صنعاء

والقاهرة ، وفيما يلي عرض لتلك الدورات وما خرجت به من نتائج:

الدورة الأولى: عقدت في القاهرة في 17 أكتوبر 1988م، برئاسة رئيسي الوزراء عبد العزيز عبد الغني، وعاطف صدقي. تم خلال هذه الدورة، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تشكيل اللجنة العليا المشتركة، التوقيع على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، وتشجيع الاستثمار، وبروتوكولات التعاون في مجالات البحث العلمي، والصحي، والزراعي، والتربوي والتعليمي. الدورة الثانية: استضافت العاصمة صنعاء في 26 مارس 1990م، اجتماعات الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين البلدين، برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء عبد العزيز عبد الغني، والدكتور عاطف صدقي. وتم خلال هذه الدورة التوقيع

وقع خلال الدورة على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات وبرامج التعاون تضمنت اتفاقيات التعاون التجاري والثقافي والساحلي، وتشجيع الاستثمار بين البلدين، وتضمنت البروتوكولات، بالإضافة إلى تنظيم التعاون مع القطاع الحكومي في البلدين في المجال الصحي والإعلامي، تعاون القطاع الخاص في البلدين من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين الاتحاد العلمي ونظيره التجاري والصناعية اليمينية ونظيره المصري، كما تم التوقيع على برامج تعاون بين البلدين الشقيقتين في المجال الفني والمواصفات والمقاييس، والشباب والرياضة.

الدورة الرابعة: عقدت بصنعاء في 11 ديسمبر 1997م، برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء في البلدين الدكتور فوز بن غانم والدكتور كمال الجنزوري، تم فيها التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون بين البلدين تضمنت تجنب الأزدواج الضريبي ومجالات النقل البحري والشؤون الاجتماعية، والقوى العاملة، والتنمية الإدارية، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والأزهر الشريف، والوقاية من المخلفات الجرمية، والاستثمار وتجارة الخدمات وتنمية الصادرات، والتعاون بين وزارتي الزراعة في

على ثلاث اتفاقيات ، تضمنت التعاون في المجال السليحي، والتبادل التجاري، والتنمية الإدارية، وكذا التوقيع على مذكرة التفاهم في المجال الأمني. الدورة الثالثة: عقدت في القاهرة في 4 يونيو 1996م، برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء في البلدين عبد العزيز عبد الغني، وكمال الجنزوري.

## بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينهم

## مجلس القضاء يقر تعيين 23 قاضياً من خريجي المعهد العالي للقضاء في المحاكم المختلفة



□ صنعاء / سبا

أقر مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه أمس

برئاسة رئيس مجلس القضاء - رئيس المحكمة العليا

القاضي عصام عبدالوهاب السماوي، تعيين القضاة

المتخرجين من المعهد العالي للقضاء الدفعة الثالثة

عشرة، وعددهم 23 قاضياً في المحاكم المختلفة .

جاء ذلك بعد أن صدر قرار رئيس الجمهورية

بتعيينهم وفي ضوء مذكرة وزير العدل ، وترشيح هيئة

التفتيش القضائي بتوزيعهم على النحو التالي:-

-القاضي عبدالله عبدالكريم عبدالرحمن البرغشي ، قاضيا بالمحكمة

التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة.

-القاضي يحيى يحيى علي القانصي ، قاضيا بالمحكمة التجارية

الابتدائية بأمانة العاصمة.

-القاضي شمسان حزام علي الذيب ، قاضيا بالمحكمة التجارية الابتدائية

بأمانة العاصمة.

-القاضي عبد الرحمن عبدالكريم عبدالرحمن البرغشي ، قاضيا

بالمحكمة التجارية الابتدائية بمحافظة الحديدة.

-القاضي عبدالجليل محمد محمد عباس ، قاضيا بالمحكمة التجارية

الابتدائية تعز.

-القاضي ابراهيم محمد سعد عبدالله الضبيبي ، قاضيا بمحكمة غرب

امانة العاصمة الابتدائية.

-القاضي بدر علي علي الجمرة ، قاضيا بمحكمة غرب امانة العاصمة

الابتدائية.

-القاضي عبدالعليم علي عبدالله الصياد ، قاضيا بمحكمة غرب امانة

العاصمة الابتدائية.

-القاضي خالد احمد محمد قاسم الشريف ، قاضيا بمحكمة جنوب شرق

امانة العاصمة الابتدائية.

-القاضي ابراهيم عبدالله سالم احمد ، قاضيا بمحكمة جنوب شرق

امانة العاصمة الابتدائية.

## تزيد كلفتها على (3) مليارات ريال

## ربط (36) ألف منزل في (438) قرية بالتيار الكهربائي في محافظة المحويت

□ المحويت / عادل محمد العنشا

توقع نائب مدير عام مؤسسة الكهرباء

بمحافظة المحويت محمد علي العلفي أن يتم

بنهاية العام الحالي 2008م الانتهاء من ربط

وتوصيل التيار الكهربائي إلى (36) الفا و(771

منزلاً سكانيا موزعة على (438) قرية ومحلة

وتجمع سكني بمديريات المحافظة وذلك من

خلال إنجاز ثمانية مشاريع ربط كهربائي يجري

المعمل فيها منذ العام قبل الماضي 2006م

ويتوقع أن يتم خلال العام الجاري الانتهاء

من باقي الأعمال المطلوبة لهذه المشروعات

الكهربائية العامة.

وقال العلفي في تصريح لصحيفة (14 أكتوبر)

أن المشاريع المذكورة يستفيد منها أكثر من

(120) ألف نسمة وتبلغ كلفة تنفيذها نحو (3)

مليارات و(580) مليون ريال. وصلت نسبة الإنجاز

العلفي في بعض هذه المشاريع من 40 - 75%

من إجمالي الأعمال الكلية المطلوبة فيها.

وأوضح العلفي أن المشروعات المذكورة تتكون

من سلسلة من الأعمال والتركيبات المختلفة

البلدين.

واتفق الجانبان على تنظيم

التعاون في مجالات العدل

والقضاء، والعمل والتدريب المهني،

والزراعة والإعلام والبريد والقضاء

والحرة، والإسكان والتموين

والتجارة، كما تم التوقيع من قبل

عدد من رجال الأعمال في البلدين

على اتفاقية إنشاء بنك وشركة

ومجلس مشترك لرجال الأعمال

في البلدين.

الدورة الخامسة : عقدت في

العاصمة المصرية القاهرة في

يونيو عام 1999م، برئاسة رئيسي

مجلسي الوزراء في البلدين الدكتور

عبد الكريم الارياني، والدكتور

كمال الجنزوري.

وقع في الدورة على 15 برنامجا

تنفيذيا وبروتوكولا، ومذكرة

تفاهم للتعاون بين البلدين،

شملت مجالات التعليم العالي

والبحرث العلمي، والصناعة والصحة

والشباب والرياضة والثقافة

والنقط والغاز والكهرباء والطاقة

والتنمية الإدارية، والأزهر، والعدل

، فيما وقع ممثلو رجال الأعمال في

البلدين على عقد تأسيس البنك

اليمني المصري المشترك برأس

مال قدره 100 مليون دولار.

\* الدورة السادسة: عقدت في

العاصمة صنعاء في مايو عام

2006م، برئاسة رئيسي مجلسي

الوزراء في البلدين عبد القادر

باجمال، والدكتور أحمد نظيف، وتم فيها التوقيع على 31 وثيقة، تضمنت الوثائق الموقعة عليها اتفاقيات وبروتوكولات ومذكرات التفاهم وبرامج تنفيذية للتعاون، شملت الجوانب العملية والتقنية والتربية والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والموارد المائية والأوقاف والإرشاد والصناعة والتجارة والأشغال العامة والطرق

## سيتمخض عنها تحديد اتجاهات أوسع للدعم الأوروبي لبلدنا

## اليوم .. انعقاد اجتماعات اللجنة اليمينية/ الأوروبية المشتركة في صنعاء

□ صنعاء / سبا

تحتضن العاصمة صنعاء اليوم الثلاثاء اجتماعات اللجنة اليمينية - الأوروبية المشتركة التي يرأس جانب بلادنا فيها الأخ عبدالكريم إسماعيل الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ، وزير التخطيط والتعاون الدولي فيما يمثل الجانب الأوروبي بعثة من المفوضية الأوروبية وممثلون للدول والمنظمات المانحة الأوروبية العاملة في بلادنا.

وقال مدير عام التعاون الدولي رئيس وحدة التنسيق الخارجي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي نبيل علي شيبان في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الاجتماعات ستتركس لمناقشة سبل تعزيز التعاون اليمني - الأوروبي وتقييم سير تنفيذ مقررات الخطة القطرية الأوروبية للسنوات (2007م-2011م)

وأضاف: « سيتمخض عن هذه الاجتماعات تحديد اتجاهات أوسع للدعم الأوروبي لليمن ترجمة لإعلان المفوضية الأوروبية عزمها رفع سقف دعمها لليمن في ظل التوجهات الأوروبية الهادفة إلى توسيع مجالات

## في اجتماعه بجدة

## المجلس الوزاري الخليجي يناقش سير انضمام اليمن إلى ثلاث منظمات طيحية

□ جدة / سبا

بدأ وزراء الخارجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعمال اجتماعهم الوزاري الـ (107) في مدينة جدة مساء أمس الاثنين برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة قطر احمد بن عبد الله آل محمود.

وناقش مجلس الوزراء الخليجي على مستوى وزراء الخارجية تقرير الأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن بن حمد العطية عن سير العمل في مجال

التعاون مع الجمهورية اليمينية ورجية المعهد الوطني للعلوم الإدارية المشاركة في اجتماعات

معاهد الإدارة والتنمية الإدارية بدول المجلس بالإضافة إلى سير

العمل بشأن انضمام اليمن إلى هيئة التنسيق ومنظمة الخليج

للاستشارات الصناعية ومكتب برارات الأختراع.

كما يناقش المجلس الوزاري الخليجي العديد من المواضيع التي تسهم في دعم وتعزيز مسيرة

العمل الخليجي المشترك، ومن ضمنها السعودية والأردن وسوريا و اليمن لرعاية الحوار والمساعدة

في إيجاد آلية لتنفيذ البند الأول من المبادرة اليمينية الذي يؤكد على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في قطاع غزة قبل الثالث عشر من

يونيو عام 2007.

وقال رفعت أن القيادة الفلسطينية وجهت الدعوة للجنة العربية التي شكلت في اجتماع وزراء الخارجية العرب في يونيو 2007 والتي تضم

مصر والسعودية والأردن وسوريا و اليمن لرعاية الحوار والمساعدة

في إيجاد آلية لتنفيذ البند الأول من المبادرة اليمينية الذي يؤكد على

إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في قطاع غزة قبل الثالث عشر من

يونيو عام 2007.

## ورشة عن دور الإعلام (ليونيسيف) في تعز

□ تعز / نعام خالد

أكد المهندس عبدالقادر حاتم وكيل محافظة تعز للشؤون الفنية والبيئية على أهمية الورشة التي جمعت كوكبة

إعلامية متعددة لتبني قضية هامة وحساسة ألا وهي بقاء الأطفال على قيد الحياة.

وأشار عبدالقادر خلال ورشة العمل عن دور الإعلام لليونيسيف ووضع أطفال العالم 2008م التي نظمها مكتب

الصحة والسكان بتعز ودعم من منظمة اليونيسيف على قاعة مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة بأن لها دور فعال في

معالجة المشكلة من خلال التغذية والعملية وغيرها مما يضر الأطفال وتحدث هذا التفكير للأحسن وللأفضل.

ويذكره تحدث الدكتور عبد الناصر الكباب مدير عام الصحة والسكان بالمحافظة عما تعانیه المستشفيات من تواجد أطفال يعانون سوء التغذية وأمراض أسهالات

ورضاة خاملة وغيرها هي تربية غير صحية للطفل وعليه فإن نسبة الوفيات كبيرة في اليمن.

ونوه الكباب بأن التربية الصحية السليمة تأتي من وعي كامل بالتغذية السليمة وهنا يأتي دور وسائل الإعلام المرئية

والمسموعة والمقروءة في نشر الوعي الصحي الكامل عن التغذية والتربية السليمة للأطفال والتعليم وغيره.

وأكد عبد الله الأستاذ مدير مكتب (يمن تايمز) بتعز رئيس تحرير مجلة الأسرة والتنمية) باننا كأعلاميين نستطيع

المساهمة في تخفيض هذه النسب المقلقة وانتشار الأمومة والمقولة من وضعها اليانسن من خلال تكوين

بنية اجتماعية لدى الإعلاميين في مؤسساتهم وإكسابهم

الخبرات والمهارات المهنية في التعامل مع قضايا الطفولة باستخدام أشكال وفنون العمل الإعلامي.

فقد الورشة نسيم الرحمن رئيس قسم الاتصال والتأثير والمناصرة في منظمة اليونيسيف والقوس المريني مسؤول السياسات الاجتماعية والتدريب لمؤسسة

من جئانب آخر أقيمت أمس في قاعة التدريب لمؤسسة السعيد للعلوم والثقافة بتعز دورة تدريبية لرجال الأعمال حول صياغة العقود التجارية يقيمها مركز الغرفة التجارية

الصناعية اليمينية للتكليم والتوقيع التجاري ومركز القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وتعاون مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة والمؤسسة الألمانية العالمية (G.T.Z) واستهدفت 21مشاركا على مدى ثلاثة أيام تتلقون فيها معلومات العقود التجارية وحل النزاعات ووسائل الاتصالات

لرجال الأعمال والاتصال والحصول على المعلومات عن الأسواق العالمية والعقود الالكترونية وصياغتها وتهدف إلى توعية رجال الأعمال باهمية على وجود لجنة تحكيم. وفي افتتاح الدورة أكد عبدالله محمد الدميني نائب رئيس

لغرفة التجارة بان الدورة هي الخطوة الأولى للتعريف بلجنة التحكيم والتوقيع التجاري

وأشار الدميني إلى أهمية التعامل القانوني في صياغة العقود والفصل في المنازعات التي تحدث بين التجار.

ومن جانب آخر أشار فيصل سعيد فارغ مدير عام مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة إلى أهمية الدورة التي تعطي

حيثيات قانونية سليمة للمعاملات التجارية جمعيتها بدون استثناء

حضر الدورة أحمد هائل سعيد رئيس الغرفة التجارية والعقيد عبد الحليم نعمان نائب مدير عام أمن المحافظة.



د. أحمد نظيف



د. مجور



## غضون

## أعطوا لقطاع الطرق

## حقهم غير منقوص



## فصل الصوي

الذين اختلفوا رجل الأعمال / محمد بن سالمين بن يحيى من حضرموت وسافهوا إلى مناطقهم في الجوف ومارب لا يمكن أن تكون دوافعهم - مهما كانت - مقبولة لتبرير جريمة

القطع والاختطاف، وما يترتب عليها من إثارة للإحساسات

المجدهة. وأولئك الذين نهبوا سيارة الفريق الطبي المكلف

بمعالجة حمى الضنك في المحفد الذين خربوا شبكة

المياه في جعر وتسيبوا في فوضى عارمة والذين اختلفوا

سيارة فريق التعامل مع الألام في شبوة والذين سلبوا الللال

الأمر مساعدته للخضايا في عمران .. وهؤلاء واضرابهم

لا يعيننا نحن العامة معرفة دوافعهم أكانت سياسية أو

جنايئة، السامية التي أنشأ الحكومة وسلطة القضاء .. ما يعيننا هو

أن تحمينا الحكومة منهم .. فهم يهدون الناس في حياتهم

ويضربون مصالحهم ويقتلون أمنهم .. والمطلوب ضمان الأمن

الشخصي للمختلف وتعويض الضحية واستعادة الخدمة

واستمرار المصلحة وفرض الأمن والاستقرار .. والحكومة

سيده العارفين وتترك ما يتعين عليها القيام به .. فلا يعقل

مهاذنة مجموعة من قطاع الطرق تقدم من الجوف أو مارب

إلى حضرموت وتختلف رجل أعمال وتنقله إلى اوكارها. ولا

يجوز الاكتفاء بالقول أن الذين خربوا شبكة المياه لهم دوافع

سياسية وينتهي الأمر عند هذا الحد بينما على الأرض وجدت

جريمة تضرب منها الناس .. فعلنا ذلك لنعلم وردع الخاطفين

وقطاع الطرق .. وهذا هو حقهم قانونا خاصا لمكافحة جرائم

إنساني ونهب سيارته بدعوى إنه لم يحصل على وظيفة أولى

به أن يذهب إلى مكانه الصحيح وهو السجن إجمالا .. أسلوب

الاستجابة لدواعي الضغط الإكراه قد شجع على زيادة

حالات الخروج على القانون .. فكل مختطف أو قاطع طريق

يحصل على حق أو باطل عن طريق لوي الزراع واستجابة

الحكومة لضغوطه بوليد بعده عشرة من أمثاله.

لا لجنيد العنف ولا ندعو إليه.. لكن الأصل أن الدولة

في أي مكان في العالم أداة قانونا خاصا لمكافحة جرائم

العنف وعندها تسود الفوضى وتخرّب الدولة أو على الأقل

تصبح عديمة الهيبه، ولا يبق بها مواطنوها .. لماذا شرعنا

القطع والاختطاف ووضعنا فيه عقوبات تصل إلى الاعدام؟

فعلنا ذلك لنعلم وردع الخاطفين وقطاع الطرق .. وهذا هو حقهم

.. وليس من حقهم الحصول على قذبة أو مكافأة من

العمال العام أو الخاص .. فهل تطعيم الدولة حقهم كاملا

غير منقوص؟.